

المصدر: الوطن السعودي
التاريخ: ٥ مارس ٢٠٠٣

أنقرة بين مطرقة دخول الاتحاد الأوروبي وسندان الشارع الرافض للحرب على العراق 36 مليار دولار خسارة تركيا لعدم تلبية المطالب الأمريكية

أبها: سعد السويلم
بعد أن وصل عدد القوات
الأمريكية في المنطقة والتي في طريقها

إلى المنطقة إلى 235 ألف جندي؛ وبعد إرسال ست حاملات طائرات (تشكل نصف الأسطول الأمريكي) إلى المنطقة؛ وبعد تصريحات البيت الأبيض من أن تغيير النظام في العراق هو مطلب أساسي، يصعب على المرء - مهما كان تفاؤله - أن يتصور أنه لن تكون هناك حرب؛ هناك أمل أخير في إقصاء شبح الحرب، وهو قبول صدام حسين للمبادرة الإماراتية. ومع هذا، فإن القوات الأمريكية ستدخل العراق - في هذه الحالة - سلمياً لمنع وقوع حرب أهلية أو لمنع قيام دولة كردية في شمال العراق أو شيعية في جنوبه.

على هذه الخلفية يجب أن ننظر لوضع تركيا الذي بدأ يأخذ شكل الأزمة فحتمية دخول القوات الأمريكية إلى العراق (سلباً أو حرباً) توضح مدى المأزق التركي. ويبدو أن الأتراك أدركوا تلك النوايا الأمريكية مما جعل الأسواق التركية تفقد 12% من قيمتها بعد تصويت البرلمان التركي بعدم الموافقة على نشر قوات أمريكية على الأراضي التركية لفتح جبهة شمالية على العراق. كما أفقد قرار البرلمان ذلك الليرة التركية 3% من قيمتها مقابل الدولار. بطبيعة الحال أن ما حدث على هذه الجبهة الاقتصادية هو أن قرار البرلمان التركي سيفقد تركيا 6 مليارات دولار تأتي في شكل معونات مالية من الولايات المتحدة، بالإضافة إلى 30 مليار دولار في شكل قروض و ضمانات قروض تقدمها الولايات المتحدة لتركيا لقاء استخدام أراضيها في حربها المرتقبة على العراق.

المعروف أن الاقتصاد التركي يمر بأزمة منذ أواخر القرن الماضي، كما أن مشاكله مع صندوق النقد الدولي لا تزال مقلقة. لا يخفى على أحد نفوذ الولايات المتحدة لدى صندوق النقد الدولي وقدرتها على الضغط عليه بشكل يرضي الحكومة التركية. كما لا يخفى على أحد أن اقتصاداً مهزولاً مثل الاقتصاد التركي سيستفيد من 36 مليار دولار تستطيع تركيا الحصول عليها مقابل تلبية المطالب الأمريكية.

هناك أيضاً النفوذ الذي تستطيع تركيا كسبه في عراق ما بعد صدام والمكاسب الاقتصادية التي تستطيع الحصول عليها بعد تحرير العراق. هذه أيضاً مكاسب ستصبح في وضع المراهنة إن أصرت تركيا على الموقف الذي اتخذته برلمانها، حيث تستطيع الولايات المتحدة تقدير حجم التجارة بين العراق وتركيا بشكل يضر بالميزان التجاري التركي. وقبل هذا، فهناك

موضوع دخول الجيش التركي إلى شمال العراق الذي تزعم تركيا أنه يهدف إلى الحد من تدفق اللاجئين الأكراد على الأراضي التركية في حالة نشوب الحرب، كما يهدف إلى منع قيام دولة كردية في شمال العراق. في حالة إصرار تركيا على الموقف الذي اتخذته برلمانها، فإنها لن تستطيع إدخال جيشها إلى شمال العراق، كما أنها ستواجه مشكلة حقيقية مع اللاجئين في حالة تحرك القوات العراقية ضد المناطق الكردية.

مقابل هذه الضغوط التي تجد الحكومة التركية نفسها أمامها، فإنها ليست بمنأى عن ضغوط من دول الاتحاد الأوروبي التي تعارض الموقف الأمريكي تجاه العراق، خاصة فرنسا وألمانيا وبلجيكا. المعروف أن الرئيس الفرنسي الأسبق فاليري جيسكار ديستان قال في أحد مؤتمرات الاتحاد الأوروبي الذي كان يرأسه إن دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سيفقد الاتحاد هويته. وقد أثار ذلك غضب الشعب والحكومة التركية. إلى الآن لم نر تحركاً علنياً من فرنسا لإشعار تركيا بأنها غيرت أو ستغير موقفها حيال انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي عام 2008 ولكن لا يستبعد أن تستخدم فرنسا خاصة نفس التهديد لتركيا الذي استخدمته ضد بعض دول أوروبا الشرقية التي تحاول الانضمام للاتحاد الأوروبي إن هي وافقت على المطالب الأمريكية. وقد تقوم أيضاً ألمانيا وبلجيكا بنفس سياسة الترغيب والترهيب هذه، وخاصة أنه يكفي لدولة واحدة من الاتحاد الأوروبي أن تمنع انضمام دولة أخرى، وهذا يضع تركيا في نفس المأزق مع بريطانيا. فبريطانيا حليفة للولايات المتحدة، وعضو في الاتحاد الأوروبي، وقد تلجأ إلى ترغيب تركيا بالانضمام للاتحاد شريطة موافقتها على المطالب الأمريكية، أو تهديدها بمنعها من الانضمام للاتحاد في حالة رفضها للمطالب الأمريكية.

في ظل هذه الظروف، نستطيع أن نقول إن الضغوط الأوروبية على تركيا بعدم الموافقة على نشر قوات أمريكية على أراضيها متعادلة، كما أنها أقل ضرراً على المصالح الاقتصادية والعسكرية والقومية التركية من عدم تلبية الرغبة الأمريكية. فأقل ما نستطيع أن نحصل عليه الولايات المتحدة من تركيا هو حق استخدام مجالها الجوي لإنزال الجنود والعتاد العسكري في شمال العراق؛ ومن المؤكد أن تحصل أمريكا على ذلك المطلب دون أن تستفيد تركيا شيئاً.

زد على ذلك، أن تصريح وزير الدفاع الكويتي بأن الكويت مستعدة لاستضافة الجنود الأمريكيين في حالة رفض تركيا السماح بإنزالهم في أراضيها يزيد الضغط على تركيا.